علم اصول الفقه

أصالةالاحتياط ١٠-١٠-١٤٠١ ٤٤

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و ينبغى الإشارة إلى أمور:
- منها- ان المحقق العراقى (قده) بعد ان استند فى عدم منجزية العلم الإجمالى فى المقام إلى شرطية الدخول فى محل الابتلاء و عدم كونه أجنبيا عن المكلف بحيث يعد عرفا عاجزا عنه فى صحة التكليف ذكر ان ذلک شرط فى الوجوب أيضا فكما لا يصح نهى المحكوم عن ارتكاب مظالم الحاكم كذلک لا يمكن امره بما هو من شئونه فلو علم إجمالا بوجوب ذلک أو وجوب فعل آخر داخل فى محل ابتلائه لم يكن منجزا عليه.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٨٩

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و فيه: مضافا إلى ما عرفت من ان الدخول فى محل الابتلاء ليس شرطا فى التحريم و النهى، ان أمر المولى الحقيقى غير مقيد عقلا و عرفا الا بالقدرة على امتثاله تكوينا اما مجرد صعوبة المقدمات أو كثرتها فلا تمنع من صحته فضلا عن تنجيزه لأن مولوية مولانا ذاتية و مطلقة و ليست كالمولويات العرفية التى ربما يدعى ضعفها و عدم ثبوتها فى موارد الأفعال الشاقة❊.
- ❊ قد ظهر مما مر أن الإطلاق أوامر المولى منصرف عن موارد غير المقدور عرفاً بالإرتكاز العقلائى.(مهدى الهادوى الطهرانى)

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٨٩

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- فلو أريد دعوى عدم الأمر من قبل الشارع بالفعل الشاق الخارج عن محل الابتلاء لعدم تعلق غرض له بذلک فهو بلا موجب لوضوح ان الشارع قد يتعلق غرضه بذلک كما امر نبينا صلى الله عليه و آله بنشر الدين و فتح العالم و مقارعة المستكبرين و إذلال القياصرة و الأكاسرة مع ان مثل هذا العمل كان بحسب النّظر البدائى غير مقدور له و ان التكليف به لغو.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٨٩

١١- خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء

- و لو أريد دعوى انه لا يتنجز على المكلف فقد عرفت ان التنجيز مرتبط بدائرة المولوية و حق الطاعة❊ و هى مطلقة فى حق مولانا سبحانه فقياس الوجوب فى المقام بالتحريم فى غير محله.
- ❊ بل غير مرتبط بها فإن ما لا يمكن عرفاً لا يتنجز عقلاً و إن كانت المولوية ذاتية كما فى مولوية الله تعالى (مهدى الهادوى الطهرانى)

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٨٩

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- و منها- ان المحقق النائينى (قده) ألحق بفرض خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء تكوينا خروجه عن محل الابتلاء شرعا، و مثل لذلك بما إذا علم بنجاسة أحد الإناءين مع العلم تفصيلا بغصبية أحدهما فالمغصوب خارج عن محل الابتلاء شرعا فيبقى الطرف الآخر مؤمنا عنه بقاعدة الطهارة أو غيرها.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٩٨

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- و هذا الإلحاق غير صحيح كما نبه عليه المحقق العراقى (قده)

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۲۹۸

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- اما على تفسير المشهور لعدم منجزية العلم الإجمالى فى موارد خروج طرفه عن محل الابتلاء فواضح إذ لو أريد من العلم التفصيلىّ بحرمة شرب أحد الطرفين العلم بحرمته من سنخ الحرمة المعلومة بالإجمال كما إذا علم تفصيلا بنجاسة أحد الطرفين بالخصوص فهذا ملحق بمسألة انحلال العلم الإجمالى بالعلم التفصيلىّ فى أحد أطرافه انحلالا حقيقيا أو حكميا و قد تقدم،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٥ ؛ ص٢٩٨

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- و ان أريد العلم بتكليف من سنخ آخر كما فى المثال فحرمة شرب النجس المعلومة بالإجمال تكليف آخر و ضيق جديد على عهدة المكلف يجرى بلحاظه الأصل المؤمن حتى فى الطرف المعلوم غصبيته لأنه بذلک يؤمن عن الضيق و العقاب الزائد فيكون معارضا مع الأصل المؤمن عن هذا التكليف فى الطرف الآخر.

بحوث فى علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۹

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- و اما على تفسيرنا لعدم جريان الأصل فى الطرف الخارج عن محل الابتلاء بالارتكاز العرفى فقد يقال:

بحوث فى علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۹

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- ان دليل الأصل منصرف عن الإناء المغصوب كما كان منصرفا عن الإناء الخارج عن محل الابتلاء تكوينا لكونه بحسب الدقة و ان كان يوجب هنا أيضا تزاحم بين ملاک ترخيص فى شرب الطاهر و ملاک إلزامى فى حرمة شرب النجس إلّا انه حيث لا يجوز شربه على كل حال لكونه مغصوبا فكأن العرف لا يتعقل مثل هذا التزاحم الحيثى فلا يرى شمول دليل الأصل الترخيصى له بلحاظ حرمة شرب النجس.

بحوث فى علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۹

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- إلّا ان هذا الكلام لا وجه له، فان مركوزيۀ ان الأحكام الظاهريۀ انما جعلت لرفع الضيق و التوسعۀ و بالتالى رفع التنجز من ناحيۀ التكاليف المشتبهۀ

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۲۹۸

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- و مركوزية قاعدة قبح العقاب بلا بيان بين الموالى العرفية يوجب شمول هذه الأدلة المرخصة التى هى أدلة التوسعة و الرفع لكل ضيق محتمل و لو كان فى مورد ضيق آخر معلوم تفصيلا للتأمين عن عقوبة زائدة فى اقتحامها

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۲۹۸

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- فلا وجه لدعوى الانصراف خصوصا فى مثل لسان قاعدة الطهارة التى تثبت الترخيص بعنوان الطهارة التى هى غير مطلق الحرمة و الضيق.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۲۹۸

خروج بعض أطراف العلم الإجمالى عن محل الابتلاء شرعا

- هذا كله إذا لم يكن يوجد للأصل الترخيصى فى الطرف معلوم الحرمة أثر آخر، و إلّا كما فى أمثال الّذى تقدم حيث يترتب على جريان القاعدة فى معلوم الغصبية جواز الوضوء أو طهارة ملاقية فتعارض الأصول و تساقطها فى الطرفين واضح.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۵ ؛ ص۲۹۸

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و منها- إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء و عدمه فبناء علی التفسیر الّذی اخترناه لعدم منجزیۀ العلم الإجمالی فی موارد خروج بعض أطرافه عن محل الابتلاء من عدم جریان الأصل المؤمن فی الطرف الخارج بالارتکاز العقلائی فمع الشک فی خروجه یکون من موارد الشک فی الارتکاز و بالتالی الشک فی وجود المعارض للأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۰

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و حینئذ تارة یکون الشک فی الخروج عن محل الابتلاء بنحو الشبهة المفهومیة کما إذا شک فی إن هذا المقدار من البعد بین المکلف و بین مورد التکلیف کاف فی صیرورته عرفا بحکم العاجز أو الأجنبی عن الفعل حسب تعبیر المحقق العراقی (قده) أم لا، و أخری یکون الشک بنحو الشبهة المصداقیة کما إذا شک فی ان الإناء الآخر فی بلد بعید خارج عن ابتلاء المکلف أو فی بلد قریب.
- و الشبهة المفهومیة علی أقسام، لأنه تارة یکون بمعنی شک العرف نفسه بما هو عرف فی الارتکاز أعنی ارتکاز عدم جریان الأصل لهذه المرتبة من الخروج عن محل الابتلاء فانه یعقل ذلک بالنسبة للعرف أیضا لکون هذه الأمور تشکیکیة، و أخری یکون بمعنی شک العرف فی نکتة الارتکاز و نقصد به ان العرف بما هو عرف لا یشک فی وقوع التزاحم الحفظی بین الغرض اللزومی حتی إذا کان فی الطرف المشکوک و بین الغرض الترخیصی و لکن یحتمل ان المولی لا یهتم بهذا المقدار من التزاحم لضآلته فیحتمل ان نکتة الارتکاز عند المولی تختلف عن العرف، و ثالثة یکون بمعنی ان شخصا یحتمل ثبوت الارتکاز و عدمه لدی العرف و انما لا یکون ذلک واضحا لدیه لاحتمال انه شذ عنهم لجهة من الجهات.
- ففی القسم الأول لا یجری الأصل فی الطرف المشکوک لأن احتمال الارتکاز لدی العرف کاف فی الإجمال و عدم إمکان التمسک بالدلیل فی الطرف المشکوک فیجری الأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء بلا معارض [۱]

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۰

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- ---
- [۱]- الظاهر ان إجمال الارتکاز لدی العرف و عدم وضوح التزاحم بین الغرض اللزومی و الغرض الترخیصی فی الطرف المشکوک یستوجب الإجمال فی ارتکاز المناقضة المانع عن انعقاد إطلاق دلیل الأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء أیضا لأن الارتکازین متصلین بدلیل الحجیة فمع إجمال أحدهما یسری الإجمال إلی الآخر لا محالة و لا وجه للطولیة بینهما نعم یتم هذا الکلام فیما إذا کان الأصل فی الطرف الداخل من غیر سنخ الأصل فی الطرف المشکوک خروجه لأن إطلاق دلیل الأصل فی الأول
- بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۱
- و فی القسم الثانی یکون أصل الارتکاز الموجب لانصراف الدلیل عن الطرف المشکوک مقطوع العدم بحسب الفرض لوقوع التزاحم بحسب نظر العرف و انما الشک و الاحتمال فی عدمه بنظر الشارع و هو لا یقدح بجریانه فی کلا الطرفین فیتعارضان و یتساقطان فلا یثبت الترخیص حتی فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء.
- و فی القسم الثالث یکون من موارد احتمال المعارض للأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء لأن المیزان نظر العرف فلو کان الطرف المشکوک عند العرف مجری للأصل فی نفسه لوضوح عدم الارتکاز عندهم بهذا المقدار من البعد عن الابتلاء لم یکن الأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء بلا معارض فیکون من موارد احتمال المعارض المتصل و هو یوجب الإجمال [۱].
- ---

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۰

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- منعقد فی نفسه بخلاف الثانی فتشمله الحجیهٔ بلا مزاحم.
- نعم هنا نکتهٔ أخری سوف یشار إلی روحها فی کلام سیدنا الأستاذ (قده) فی الشبههٔ المصداقیهٔ یمکن جعلها جوابا مستقلا و هی ان ارتکاز المناقضهٔ مع الحکم الواقعی لدی العرف مقید بوصول الترخیصین إلی المکلف فی نفسه و بقطع النظر عن هذا التعارض فإذا لم یکن الأصل الترخیصی فی أحد الطرفین محرز الجریان فی نفسه لا وجه لإسقاط إطلاق دلیل الأصل فی الطرف الآخر لأن ارتکاز التناقض لیس بلحاظ جریانهما الواقعی بل الواصل لا من جههٔ ان الحکم الظاهری لا قوام له إلّا بالوصول کما ذهب إلیه المشهور لما عرفت مرارا ان الحکم الظاهری عبارهٔ عن درجهٔ الاهتمام بالأغراض الواقعیهٔ المتزاحمهٔ فی مرحلهٔ الحفظ و هذا له حقیقهٔ ثبوتیهٔ بقطع النظر عن الوصول، و علی هذا سوف یجری الأصل فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء کلما لم یمکن التمسک بدلیل الأصل الترخیصی فی الطرف الآخر فی نفسه سواء کانت الشبههٔ مفهومیهٔ أو مصداقیهٔ و سواء کان الترخیصان من سنخ واحد أو سنخین.
- [۱]- یبقی هنا کلامان:
- الأول: ان هذا یتم حتی إذا کان الأصل فی الطرفین من سنخین بحیث کان من موارد احتمال المعارض المنفصل لا المتصل لأن الحجهٔ علی کل حال ما هو الظهور عند العرف لا عند الشخص فلا بد علیه من إحرازه و إحراز عدم القرینهٔ و المعارض المتصل و المنفصل علیه.
- الثانی: لیس المقام من مصادیق احتمال المعارض حقیقهٔ، لأن التعارض بین الأصول الترخیصیهٔ فی أطراف العلم الإجمالی لیس بملاک التکاذب کما أشرنا فی بحث سابق و انما هو من باب ان دلیل الحجیهٔ و الحکم الظاهری لا یشمل الترخیص فی الطرفین لأنه مقید لبا اما بقبح الترخیص فی المخالفهٔ أو بارتکاز المناقضهٔ و هما بمثابهٔ القید اللبی المتصل بدلیل الحجیهٔ و الأحکام الظاهریهٔ و حینئذ فی المقام یوجد ارتکازان ارتکاز عدم شمول الترخیص لموارد الخروج عن محل الابتلاء و ارتکاز عدم شموله لکلا طرفی العلم الإجمالی الداخل فی محل الابتلاء. و هذان الارتکازان إذا لوحظا بالنسبهٔ إلی دلیل أصل ترخیصی من سنخ واحد فی الطرفین کان المقید اللبی المتصل به مجموعهما لا محالهٔ أی ان لا یکون التکلیف المشکوک طرفا لعلم إجمالی طرفه الآخر داخل فی محل الابتلاء أیضا فإذا شک فی خروج الطرف الآخر أو دخوله فی محل الابتلاء بنحو الشبههٔ المفهومیهٔ أو المصداقیهٔ سری الإجمال المفهومی أو المصداقی إلی الدلیل بلحاظ الطرف الداخل فی محل الابتلاء أیضا فیصبح مشکوکا أیضا بنحو الشبههٔ المفهومیهٔ أو المصداقیهٔ إلّا ان نبرز ما تقدم من ان القید عدم وصول الأصل المؤمن فی الطرف الآخر بالفعل.
- بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۲
- و اما الشبههٔ المصداقیهٔ فهی ملحقهٔ بالقسم الأول من الشبههٔ المفهومیهٔ دائما أی یجری الأصل المؤمن فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء بلا معارض لأن الطرف المشکوک لا یمکن التمسک فیه بدلیل الأصل لأنه تمسک بالعام فی الشبههٔ المصداقیهٔ.
- إن قلت: ما الفرق بینه و بین القسم الثالث من الشبههٔ المفهومیهٔ، فان احتمال المعارض المتصل محتمل هنا أیضا و هو یوجب الإجمال، و الحاصل ان احتمال المعارض المتصل إن کان کاحتمال القرینهٔ المتصلهٔ یستوجب الإجمال فهو فی القسمین یوجب الإجمال، و ان لم یکن کاحتمال القرینهٔ المتصلهٔ یوجب الإجمال ففی القسمین کذلک فلما ذا التفصیل.
- قلنا- ان ارتکاز المناقضهٔ بین الترخیصین فی طرفی العلم الإجمالی و بین الإلزام الواقعی المعلوم مقید بفرض وصول الترخیصین الظاهرین إلی العرف، و بتعبیر آخر بین الترخیصین المطلق کل منهما من حیث تمامیهٔ البیان من قبل المولی علی الترخیص الآخر لا المقید بفرض عدم وصول الآخر إلی العرف بما هو عرف و عدم تمامیهٔ البیان من قبل المولی علیه. و حینئذ إذا کانت الشبههٔ مفهومیهٔ بالنحو الثالث فیحتمل تمامیهٔ البیان علی الترخیص الآخر عند العرف بخلاف ما إذا کانت الشبههٔ مصداقیهٔ فانه لا یتم بیان الترخیص فی الطرف المشکوک فیه للعرف بما هو عرف لأن نسبهٔ الشبههٔ المصداقیهٔ إلی المولی و المکلف علی حد واحد و لیس البیان متکفلا لتحدیدها.
- اما تحقیق ان احتمال المعارض المتصل هل یکون کاحتمال القرینهٔ بلحاظ الشبههٔ المصداقیهٔ أو المفهومیهٔ فیوکل بحثه إلی مجال آخر [۱].
- _____
- و إذا لوحظ هذا الارتکاز بالنسبهٔ إلی دلیلی أصلین غیر مسانخین فی الطرفین کان إحمال ارتکاز الدخول فی محل الابتلاء موجبا لإجمال دلیل الأصل فی الطرف المشکوک دخوله فی محل الابتلاء فقط و هو منفصل عن دلیل الأصل فی الطرف الآخر فیجری بلا معارض علی کل تقدیر، و علی کل حال لا ینبغی ربط المقام بما إذا شک فی موضوع المعارض المتصل بالخطاب بنحو الشبههٔ المفهومیهٔ أو المصداقیهٔ کما إذا قال (أکرم کل عالم و لا تکرم الفساق) و شک فی ان زیدا العالم فاسق أو لا بنحو الشبههٔ المصداقیهٔ أو المفهومیهٔ و الذی قد یفصل فیه بالعکس و ان الشبههٔ إذا کانت مصداقیهٔ فلا یجوز التمسک بعموم (أکرم کل عالم) لأن إطلاقه للفاسق قد سقط بالمعارضهٔ علی کل حال فهو تمسک بالعام فی الشبههٔ المصداقیهٔ، و اما إذا کانت مفهومیهٔ فقد یقال بصحهٔ التمسک بعموم (أکرم کل عالم) لفاعل الصغیرهٔ باعتبار ان المانع عن انعقاد العموم فعلیهٔ دلالهٔ المعارض المتصل و المفروض عدمها.
- [۱]- و قد أفاد (قدس سره الشریف) خارج البحث: ان مقتضی الطبع و الظهور الحالی العقلائی فی مقام المحاورهٔ انه إذا لم یرد معنی من معانی اللفظ فهو یختار أحد أمور ثلاثهٔ، السکوت عن ذکره رأسا أو التکلم به مع نصب القرینهٔ علی الخلاف أو الإتیان علی الأقل بما یعارض ذلک فإذا تکلم المتکلم بکلام و هو لا یرید ظاهره و معناه و لم یتخذ أحد المواقف الثلاثهٔ کان خارجا عن

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

-

- الطبع العقلائی و مخالفا لمشیهم علی ان الأمر الثالث لیس فی عرض الأمرین الأولین بمعنی ان مقتضی الطبع العقلائی اختیار أحد الموقفین الأولین و اما الاکتفاء بالمعارض فهو انحراف عن الطبع الأولی و إن کان أحسن من ترکه أیضا لما فیه من نحو إبهام و إیهام و هو أفضل من الإغراء بخلاف الواقع.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- إذا اتضحت هذه المقدمة قلنا بان الشک فی المعارض المتصل یکون علی أقسام:
- الأول- ان یشک فی أصل وجوده مع الکلام، کما إذا احتمل صدور معارض من المتکلم و لم نسمعه و هنا لا شک فی التمسک بالظهور الأولی للکلام و لیس حاله حال احتمال القرینة المتصلة لما عرفت من ان مقتضی الطبع العقلائی عدم اعتماد أسلوب الإجمال و بیان المعارض و انما ظاهر الحال اعتماد أحد الطریقین الأول أو الثانی و هما منتفیان فی المقام فإذا احتملنا عدم سماع ما کان قرینة فلا یمکن نفیه بالأصل لأنه لیس انحرافا عن الطبع العقلائی بخلاف ما إذا احتملنا ان ما لم نسمعه معارض مع ما سمعناه.
- الثانی- ان تکون الشبهة مصداقیة کما فی المقام إذا شک فی دخول أحد الطرفین فی محل الابتلاء و فرض ان الارتکاز قائم علی المناقضة بین الحکم الواقعی و الترخیصی و لو فرض تقیید کل منهما بعدم وصول الآخر.
- و هنا أیضا یصح التمسک بالعامّ و الأخذ بظهوره الأولی للکلام فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء لانتفاء الأمور الثلاثة اما الأولان فواضح و اما الثالث فلان العام لیس له ظهور فی رفع الشبهة المصداقیة فالمولی بما هو مولی نعلم انه لم ینصب بیانا علی خلاف العام و لا معارضا یعلم هو به فیؤخذ بالعموم فی الطرف المعلوم دخوله و لیس ارتکاز المناقضة قرینة علی خروج هذا عن الأصل حتی یدخل فی باب احتمال القرینة المتصلة و انما هو قرینة علی عدم إرادة الأصلین معا فیقع التعارض بین الأصلین فهو داخل فی احتمال المعارض و حیث انه لا یحتمل معارض قد نصبه المولی و هو عالم به بما هو مولی فیؤخذ بظاهر کلامه فی الطرف الداخل فی الابتلاء و یثبت بذلک ان الأصل فی الطرف الآخر مقید بفرض العلم بالدخول فی محل الابتلاء فی الشبهة المصداقیة لأن هذا هو لازم الظهور المذکور.
- الثالث- ان تکون الشبهة مفهومیة کما إذا شک فی دخوله فی محل الابتلاء بنحو الشبهة المفهومیة من القسم الثالث لا الأول الّذی یقطع فیه بعدم المعارض و لا الثانی الّذی یقطع فیه بالمعارض، و هنا احتمال الإتیان بالمعارض لا یمکن نفیه إذ من المحتمل ان المولی یکون عموم کلامه فی الترخیص شاملا لکلا الإناءین و لا یمکن إجراء أصالة عدم الإتیان بالمعارض و إرادة العموم فی الإناء الداخل فی محل الابتلاء لأن جهة الشک مربوطة باللغة و تحدید المفهوم و هو خارج عن باب المراد المولوی لیتمسک فی نفیه بعموم کلامه بل هو نظیر موارد الشک فی الاستثناء الّذی لا یمکن التمسک فیها بأصالة الحقیقة لإثبات المدلول الحقیقی للفظ.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- أقول: قد عرفت ان الشک فی القسم الثانی و الثالث لیس بحسب الدقة من الشک فی المعارض المتصل بنحو الشبهة المفهومیة أو المصداقیة بل من الشک فی حدود المقید المتصل بالخطاب المجمل من حیث إخراجه لفردین أو فرد واحد و لیس بابه باب نصب مفهوم معارض مع الخطاب بل التعارض بین الأصلین الترخیصین لیس من باب التکاذب بینهما و لا بین دلیلهما کما عرفت بل من باب عدم جعل حکمین ظاهرین للقبح أو للارتکاز فلا بد من ملاحظة حدود المقید و الباقی بعد التقیید بلحاظ دلیل أصل من سنخ واحد فی الطرفین تارة و من سنخین تارة أخری بالنحو الّذی تقدم فی التعلیق السابق.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۰

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- هذا کله بناء علی مبنانا فی تفسیر عدم منجزیة العلم الإجمالی إذا کان أحد أطرافه خارجا عن محل الابتلاء.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و اما إذا بنینا علی التفسیر المشهور لعدم منجزیة العلم الإجمالی فی موارد خروج بعض أطرافه عن محل الابتلاء من عدم فعلیة التکلیف علی کل تقدیر لاشتراط الدخول فی محل الابتلاء فی التکلیف فقد یقال بان النتیجة فی موارد الشک فی خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء عدم التنجیز أیضا لأنه سوف یشک علی کل حال فی فعلیة التکلیف علی أحد التقدیرین فلا علم بالتکلیف الفعلی علی کل تقدیر،

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و فی قبال هذا البیان یذکر تقریبان لإثبات المنجزیة.
- التقریب الأول- ما ذکره المحقق العراقی (قده) بناء علی تفسیره للخروج عن محل الابتلاء بعدم القدرة العرفیة علی الارتکاب، فانه أفاد بأنه سوف تکون موارد الشک فی خروج طرف عن محل الابتلاء من موارد الشک فی القدرة المنجز عقلا فیکون علمنا الإجمالی علما بتکلیف فعلی علی أحد التقدیرین و یکون منجزا عقلا علی تقدیر آخر فیکون منجزا لا محالة.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۴

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و قد أورد علیه المحقق الکاظمی فی حاشیته علی تقریره لدروس المیرزا بان الأستاذ کان یذهب فی الدورة السابقة إلی منجزیة هذا العلم الإجمالی لکون الشک فیه فی القدرة لکننا أوردنا علیه بأنه لو تم لزم التنجیز حتی فی فرض القطع بخروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء لأن الملاک معلوم إجمالا و الشک فی القدرة علیه حیث لا یدری هل هو فی الطرف الداخل فی محل الابتلاء فیکون مقدورا أو الخارج فلا یکون مقدورا.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۴

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و هذا الاعتراض غیر متجه علی المحقق العراقی (قده) لأنه کما أفاده خلط بین فرض الشک فی القدرة علی شیء فیه الملاک و بین الشک فی کون الملاک فیما یکون مقدورا أو ما لا یکون مقدورا و المنجز هو احتمال القدرة علی فعل فیه الملاک یقینا لأن احتمال العجز عن تحصیل فعل معلوم المطلوبیة لا یکون عذرا عقلا و لا یقاس به الشک فی کون الملاک فی طرف خارج عن العهدة یقینا أو طرف یمکن ان یدخل فی العهدة یقینا و هذا واضح.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۴

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و لکن مع ذلک لا یتم هذا التقریب من جهۀ انه خلط بین الشک فی القدرۀ علی الامتثال و الشک فی القدرۀ علی العصیان فان الّذی لا یکون عذرا فی ترک الامتثال احتمال العجز و عدم القدرۀ علیه بل لا بد له من التصدی للامتثال علی کل حال لینکشف له اما القدرۀ علیه أو العجز عنه حقیقۀ،

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۴

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و هذا لا ربط له بالمقام فان المطلوب فیه و هو ترک الحرام یتحقق علی کل تقدیر و انما یشک فی القدرة علی اقتحام الحرام و عصیانه و لا معنی لأن یقال بأنه یجب عقلا التصدی للاقتحام کما هو واضح.

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۴

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- فمورد هذه القاعدة دائما هو ما إذا شک فی القدرة علی امتثال تکلیف المولی کما إذا کان إلزاما بالفعل و شک فی القدرة علیه أو إلزاما بالترک و شک بان عملا ما هل یحصل ذلک الفعل الحرام أم لا کما إذا شک فی ان إطلاق رصاصة بهذا الاتجاه سوف یقتل مؤمنا أم لا؟

بحوث فی علم الأصول، ج۵، ص: ۲۹۵

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- علی المبنی المشهور
- أمّا إذا بنینا فی ذلک علی المبنی المشهور القائل بأنّ الوجه فی عدم منجّزیة العلم الإجمالی فی فرض خروج بعض الأطراف عن محلّ الابتلاء، هو دورانه بین تکلیف فعلی و تکلیف مشروط لم یحصل شرطه، فیمکن أن یقال فی بدایة الأمر: إنّه یکفی فی عدم العلم بالتکلیف الفعلی احتمال خروج أحد الطرفین عن محلّ الابتلاء، إذ یحتمل- عندئذ- عدم فعلیّة التکلیف علی تقدیر ثبوته فی ذاک الطرف و إن کان یقطع بفعلیّته علی تقدیر ثبوته فی الطرف الآخر، و من الواضح: أنّ احتمال عدم الفعلیّة علی أحد التقدیرین المحتملین کاف فی عدم الجزم بالفعلیّة، لأنّ النتیجة تتبع أخسّ المقدّمتین.

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۲۳۵

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- **المانع الثانی**: ما ذکره المحقّق العراقیّ رحمه اللّه فی المقام، بیانه:
- أنّ العلم الإجمالی هنا و إن لم یکن علما بالتکلیف الفعلی علی کلّ تقدیر، لکنّه فعلی علی تقدیر، و موضوع لحکم العقل بالتنجیز علی تقدیر آخر، فیکون العلم علما بما یقبل التنجیز علی کلّ تقدیر، فینجز.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۲

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و الوجه فی ذلک هو أنّ التکلیف علی تقدیر کونه فی الطرف الداخل حتما فی محلّ الابتلاء فهو فعلی، و علی تقدیر کونه فی الطرف المشکوک دخوله فی محلّ الابتلاء فهو مشکوک الفعلیّة، لکنّ الشکّ فی فعلیّته نشأ من الشکّ فی القدرة، بناء علی تفسیر المحقّق العراقی رحمه اللّه للخروج عن محلّ الابتلاء بعدم القدرة العرفیة، و احتمال القدرة منجّز.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۲

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- هذا ما ذهب إليه المحقّق العراقیّ رحمه اللّه، و من هنا لم يفصّل بين كون الشبهة مفهوميـة أو مصـداقية، و قـال بـالتنجيز مطلقـا، لعـدم اختصاص هذا التقريب بالشبهة الحكمية.

- (٢) راجع نهاية الأفكار: القسم الثانی من الجـزء الثالـث، ص ٣٤١- ٣٤٢

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و بهذا البیان الّذی ذکرناه ظهر عدم صحّة النقض الّذی أورده الشیخ الکاظمی رحمه اللّه، حیث یقول فی حاشیة تقریره : إنّ شیخنا الأستاذ کان یبنی علی التنجیز، لکون الشکّ شکّا فی القدرة، لکنّنا أوردنا علیه: بأنّه لو تمّ ذلک للزم التنجیز حتی فی فرض القطع فی بعض الأطراف بالخروج عن محلّ الابتلاء، إذ الملاک معلوم إجمالا، و الشکّ یکون فی القدرة، حیث لا ندری أنّ الملاک هل هو ثابت فی هذا الطرف، حتی نقدر علیه، أو فی ذاک الطرف، حتی لا نقدر علیه؟ فنعلم بالملاک و نشکّ فی القدرة.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۲

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- أقول: إنّ هذا قیاس مع الفارق، لأنّه- کما أورد علیه المحقق العراقی رحمه اللّه- خلط بین فرض الشکّ فی القدرة علی شیء فیه الملاک و الشکّ فی کون الملاک فیما یعلم بالقدرة علیه، أو فیما یعلم بعدم القدرة علیه، و لیس واحد من الشیئین مشکوک القدرة علیه، و الفرض المنجّز باحتمال القدرة هو الأوّل، کما فیما نحن فیه، لا الثانی، کما فی فرض القطع فی بعض الأطراف بالخروج عن محلّ الابتلاء.

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۲۳۵

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و لکن مع هذا لا یتمّ ما ذهب إلیه المحقّق العراقیّ رحمه اللّه من منجزیّة العلم الإجمالی، لدخول ذلک فی باب الشکّ فی القدرة، فإنّ فیه خلطا بین الشکّ فی القدرة علی الامتثال و الشکّ فی القدرة علی العصیان،

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۲۳۵

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- فإنّ الّذی یوجب التنجّز إنّما هو احتمال القدرة علی الامتثال، کما لو شکّ فی قدرته علی الغسل و عدمها، و معنی تنجیزه أنّه یوجب لزوم التصدّی لتحصیل الغسل إلی أن یغتسل أو یتبیّن له عدم القدرة علی الغسل،

مباحث الأصول ؛ ج۴ ؛ ص۲۳۵

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- فإذا وقع ذلک طرفا للعلم الإجمالی، کما لو علم إجمالا: إمّا بوجوب الدعاء لرؤیة الهلال، أو وجوب الغسل علیه، إلّا أنّه یحتمل سقوط الخطاب بالغسل، لعدم القدرة مع فرض عدم دخل القدرة فی الملاک، کان علیه الاحتیاط بالدعاء و التصدّی للغسل،

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و لکنّ ما نحن فیه لیس من قبیل الشکّ فی القدرة علی الامتثال، و إنّما هو من قبیل الشکّ فی القدرة علی العصیان، فإنّ موافقة التکلیف بترک الشرب تحصل حتی مع فرض الخروج عن محلّ الابتلاء، و إنّما الکلام فی أنّه هل یقدر علی الشرب الّذی هو مخالفة للتکلیف أو لا؟

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و احتمال القدرة على العصيان لا معنى لكونه منجّزا، كما كان احتمال القدرة على الامتثال منجّزا، بمعنى لزوم التصدّى للامتثال ما لم ينكشف له عدم القدرة عليه، فهل يقال هنا مثلا: إنّه يلزم التصدّى للعصيان ما لم ينكشف له عدم القدرة عليه، أو يترتّب محذور المخالفة لو بنى على أنّه غير قادر على العصيان، كما كان يترتّب ذلك لدى الشكّ فى القدرة على الامتثال لو بنى على عدم القدرة على الامتثال.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- نعم، لو کان الشکّ فی القدرة علی العصیان، بنحو یحتمل أن یلزم من تصدّیه لبعض مقدّمات العصیان و الإتیان بها زوال قدرته علی الامتثال، فاحتمال عدم قدرته علی الامتثال علی فرض الإتیان بتلک المقدّمة ینجّز علیه ترک تلک المقدّمة، کما لو شکّ فی القدرة علی قتل مؤمن، من باب الشکّ فی أنّه لو أطلق هذا الرصاص فهل یصیبه أو لا؟ فلا یجوز له الإطلاق، لاحتمال کون ذلک مفوّتا للقدرة علی الامتثال.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۳

إذا شک فی خروج أحد طرفی العلم الإجمالی عن محل الابتلاء

- و قد تحصّل من تمام ما ذکرناه: أنّه بناء علی مبنی الأصحاب من کون الوجه فی سقوط العلم الإجمالی عن التنجیز بخروج بعض الأطراف هو عدم تعلّق التکلیف به، یتّجه القول بعدم التنجیز عند احتمال خروجه عن محلّ الابتلاء، و بناء علی مبنانا: من کون الوجه فی ذلک انصراف دلیل الأصل عن ذاک الطرف بالارتکاز، یتّجه التفصیل فی المقام بالنحو الّذی مضی.

مباحث الأصول، ج۴، ص: ۲۴۳